نبذة عن المرحلة الثالثة من مشروع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

مسمى المشروع: بناء القدرات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ– المرحلة 111– محور أفريقيا

بتمويل من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (EDF/2019/410-697)

1. المقدمة/ الخلفية

ألف: للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، بدأ برنامج بناء القدرات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في عام 2009 لمساعدة 79 بلداً على الصعيد العالمي لتعزيز قدراتها في تنفيذ بعض الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على المستويين الوطني والإقليمي.

باء: تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي جنبا إلي جنب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ برنامج الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف مع المفوضية باعتبارها المحور الأفريقي للقيام بما يلي:

(1) المساهمة في تحسين الإدارة البيئية الدولية، وبالتالي تعزيز تنفيذ أجندة الأمم المتحدة لعام 2030 بشأن التنمية المستدامة. ويتضمن ذلك ما يلي:

أ) وقف فقدان التنوع البيولوجي؛

ب) تعزيز النمو الأخضر والاقتصادات الدائرية؛

ج) توفير المزيد من الحماية لصحة الإنسان والبيئة من المواد الخطرة؛

د) تحقيق المزيد من الشفافية والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية؛

(2) تحسين إنفاذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية التجارة الدولية للأنواع الحيوانية والنباتية البرية المعرضة للانقراض واتفاقية حفظ الأنواع البرية المهاجرة) والمواد الكيميائية والنفايات (بازل وروتردام واستكهولم وميناماتا)، والالتزام بها.

(3) تحسين ودعم الإدارة البيئية الدولية مما يؤدي إلى التقليل من فقدان التنوع البيولوجي، ورفاهية أفضل لسكان الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وظروف صحية أفضل، وشفافية وإدارة فعالة للموارد الطبيعية.

جيم: يغطي المشروع في مفوضية الاتحاد الأفريقي 49 دولة من مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في أفريقيا.
دال: بدأت المرحلة الأولى من مارس 2009 وانتهت في مارس 2013 بينما بدأت المرحلة الثانية في 2014 وانتهت في عام 2017.

2. الأهداف[1]

ألف: الهدف العام هو تعزيز وتحسين قدرات السكان الأصليين على التنفيذ الفعال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والالتزامات ذات الصلة.

الهدف المحدد هو تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وبالتالي تعزيز القدرات المحلية للبلدان الأفريقية على التنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات البيئية العالمية والإقليمية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية بطريقة متسقة وشاملة.

3. النطاق

ألف: النطاق– تتعلق مجالات التركيز بتعزيز مهارات المفاوضين الأفريقيين، وزيادة الوعي، والتطوير المؤسسي للأطر التنظيمية والتشريعية الملائمة، وإدماج الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في سياسات وبرامج التنمية وتبادل المعلومات. وقد ركزت المرحلة الأولى على تعزيز الاستدامة البيئية والتيسير للبلدان الأفريقية للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ولكن بسبب التمويل المحدود، ركزت المرحلة الثانية على التنوع البيولوجي والمواد الكيميائية/ النفايات.

باء: شملت الإنجازات ما يلي: دعم المفاوضين الأفريقيين حول تغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، الزئبق (مينماتا)، والتصحر (اتفاقية الأمم المتحدة

[1] https://www.google.com/search?q=Capacity+building+of+African+MEAs+-+AUC&rlz=1C1GGRV_enET787ET787&sxsrf=ALeKk02FGIP8FGBKiKa06rExve4GIdAhhA:1586167731996&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=2ahUKEwjmw-Chx9PoAhUQ-qQKHVDWCO0Q_AUoAXoECAsQAw&biw=697&bih=640#imgrc=wqNhQZE7KSsa8M

لمكافحة التصحر)، والتنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي)، والتدريب وتسهيل الاجتماعات التمهيدية لمؤتمر الأطراف، وتعزيز المعرفة بقضايا السياسات وزيادة وعي البرلمانيين الأفريقيين، وتعزيز التعاون الإقليمي والقاري مع منطقتي جنوب المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

4. ترد أدناه مجالات التدخل الرئيسية بينما ترفق التفاصيل في الملحق1:

ألف: إنفاذ الاتفاقيات المختارة للتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات والالتزام لها؛

باء: وضع الأطر والتشريعات والآليات الوطنية للتنفيذ الفعال للاتفاقيات المختارة للتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات؛

جيم: تطوير أدوات ومبادئ توجيهية وآليات لتقاسم المعارف من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقيات المختارة للتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات/ الاستعداد لمؤتمر الأطراف ودعمه.

5. المستفيدون

الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في إدارة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى.

6. المدة

ألف: المدة– كانت فترة التنفيذ المقترحة للعقد من 2019/11/15 إلى 2024/04/02، مع إمكانية التمديد حتى 8 مايو 2024 رهنا بـ "عدم ممانعة" الاتحاد الأوروبي.